

انعكاسات تطبيق التيسير الكمي على مستويات التضخم في الجزائر

The implications of applying quantitative easing to inflation levels in Algeria

باية وفتوني*، جامعة العقيد أكلي محند اولحاج، شارع دريس يحييا، ولاية البويرة (الجزائر).
محمد دايمي، جامعة الجزائر، الخروبة (الجزائر)

تاريخ الاستلام: 2019/01/12؛ تاريخ القبول: 2020/05/30؛ تاريخ القبول: 2020/06/30

ملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز انعكاسات تطبيق التيسير الكمي كآلية نقدية غير تقليدية على المستوى العام للأسعار ومن ثمة مستويات التضخم في الجزائر. ومن أهم ما تم استخلاصه أن الجزائر وبالرغم من اعتمادها على سياسة التيسير الكمي كحل استعجالي إلا أنها لم تستطع استعادة التوازنات المالية، والتحكم في أسعار الاستهلاك التي شهدت ارتفاعا ملحوظا منذ ظهور الأزمة البترولية. الكلمات المفتاحية: التيسير الكمي، التضخم، أسعار الاستهلاك، الجزائر.

تصنيف JEL: E31 E 5

Abstract:

This research paper aims to highlight the implications of the application of quantitative easing as a non-traditional monetary mechanism at the general level of prices and from there inflation levels in Algeria.

One of the most important conclusions was that Algeria, despite its reliance on quantitative easing as an urgent solution, was unable to restore financial balances and control consumer prices, which witnessed a significant increase since the emergence of the oil crisis .

Key words: quantitative easing, inflation, consumer prices, Algeria.

Jel Classification Codes: E31 E 52

*المؤلف المرسل، ouaguenounia@gmail.com

I. تمهيد:

شهدت الأسواق المالية العالمية خلال القرن العشرين انهيارات كبيرة تسببت في حدوث أزمات مالية تميزت بسرعة انتشارها وتباين أسباب حدوثها، وهذا ما شكل تحديا حقيقيا أمام البنوك المركزية لابتكار حلول ملائمة ضمن السياسة النقدية، فظهر التيسير الكمي كألية نقدية تطبق بطريقة استثنائية واستعجالية لاحتواء آثار الأزمات المالية، وطبقت في الجزائر أعقاب الأزمة النفطية 2014، وبالضبط في قانون النقد والقرض المؤرخ في 2017/10/11.

من هنا تنطلق إشكالية بحثنا التي يمكن صياغتها في الشكل التالي:

هل كانت لسياسة التيسير الكمي المطبقة في الجزائر اثر على مستويات التضخم السائدة؟

وللإجابة على هذا السؤال وضعنا الفرضية التالية:

لم تساهم سياسة التيسير الكمي إطلاقا على مستويات التضخم السائدة في الجزائر خلال فترة تطبيقها.

1.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مفهوم إحدى الأدوات الحديثة للسياسة النقدية غير التقليدية المتمثلة في أداة التيسير الكمي.
- التعرف على دوافع استخدام التيسير الكمي في الجزائر، تحدياته والإصلاحات المصاحبة له.
- التعرف بالتضخم، والتعرض إلى مستوياته في الجزائر خلال فترة تطبيق آلية التيسير الكمي.

2.1. أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوعها، فهي تتناول إحدى موضوعات الساعة في الاقتصاد الوطني والعالمي المرتبطة بسياسة التيسير الكمي التي لجأت إليها العديد من الدول منها الجزائر، وتستمد الدراسة أهميتها أيضا من محاولة دراسة انعكاسات تطبيق هذه السياسة على مستويات التضخم السائدة في الدولة الجزائرية.

3.1. محاور الدراسة: للإجابة على الأسئلة المطروحة قسمنا الدراسة إلى أربعة محاور تتمثل في:

- الإطار المفاهيمي للتيسير الكمي والتضخم.
- أسباب تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر والإصلاحات المرافقة لها.
- تقييم سياسة التيسير الكمي في الجزائر وتحدياتها.
- تداعيات سياسة التيسير الكمي على مستويات التضخم وأسعار الاستهلاك في الجزائر.

4.1. الدراسات السابقة: فيما يلي أهم الدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها:

- دراسة طلحة محمد، رمضاني لعلی (2019/2018): أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، بعنوان: قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف ، النمو الاقتصادي) بالجزائر خلال الفترة الممتدة 1970-1917، وقد هدفت الدراسة الى تشخيص ظاهرة التضخم في الجزائر بغية معرفة أثرها الحقيقي على مستوى كل من النمو الاقتصادي و سعر الصرف باعتبارهما من المؤشرات الاقتصادية الهامة و قاعدة حقيقية تبنى عليهما أسس الاقتصاد الوطني، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقات سببية أحادية الاتجاه من مؤشر التضخم نحو الناتج الداخلي الخام، وكذا من مؤشر سعر الصرف نحو كل من مؤشر التضخم ونحو الناتج الداخلي الخام، مما يثبت وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من التضخم إلى النمو الاقتصادي.

- دراسة العشي وليد وصديقي احمد (2018): بعنوان تجربة التيسير الكمي في الجزائر المنشورة في مجلة

اقتصاديات المال والأعمال، قدمت هذه الدراسة تشخيصا للتجربة الجزائرية في مجال التمويل غير التقليدي، ومدى تطابقها مع سياسة التيسير الكمي التي اعتمدها الدول المتقدمة خلال الأزمة المالية العالمية، من خلال تحليل ظروف وآليات تطبيقه بالإضافة إلى تداعياته الاقتصادية ، وقد خلصت الدراسة إلى أن تجربة التيسير الكمي في الجزائر ساهمت في الكشف عن وجه آخر لهذه الأداة النقدية الحديثة، وهو بطابع تمويلي يساهم أكثر في فعالية السياسة المالية الجزائرية ، مقارنة بالتيسير الكمي المطبق في باقي الاقتصاديات خلال الأزمة المالية الذي ساهم بشكل أساسي في ضمان فعالية السياسة النقدية

II. الإطار المفاهيمي للتيسير الكمي والتضخم:

تعتبر آلية التيسير الكمي أسلوب حديث لإدارة الأزمات ويتميز بتعدد تعارفه وأهدافه، وسنحاول في هذا المحور التعرض إلى نشأته، واهم التعاريف والأهداف المرتبطة به.

II . 1. نشأة التيسير الكمي:

تعود نشأة أداة أو سياسة التيسير الكمي إلى أزمة الكساد الكبير 1929-1933، حين تم تطبيقها لأول مرة سنة 1932 م، من قبل الرئيس الأمريكي روزفلت، أي أنه تم اللجوء إلى طبع كتلة نقدية ليس لها مقابل في جانب الخصوم في ميزانية الاحتياطي الفيدرالي، من أجل ضخها في الاقتصاد الأمريكي كإجراء من شأنه أن يحد من أزمة الذعر التي تشهدها المصارف الأمريكية في سحب الودائع من طرف الأعوان الاقتصاديين، إلا أن ما ميز عملية التيسير الكمي في هذه الفترة هو أنه تم تطبيقها لأول مرة في التاريخ الإنساني الإقتصادي، دون أن تكون لها خلفية فكرية، أي أنه تم تطبيقها دون أن تكون لها نظرية إقتصادية أو حتى خلفية فكرية، وقد جاءت في فترة التخلي عن النظام النقدي - الصرف بالذهب - سنة 1932 م والتحول نحو نظام الإصدار الحر، الذي يستوجب غطاء للكتلة النقدية، وليس له حدود في الإصدار النقدي الورقي¹.

وطبقت سياسة التيسير الكمي لأول مرة في اليابان بتاريخ 19 مارس 2001، وتم استخدامها من طرف البنك الفيدرالي الاحتياطي بعد الأزمة المالية العالمية 2008 و البنك المركزي الأوروبي في مارس 2015².

II . 2. تعريف التيسير الكمي وأهدافه:

يمكن تعريف سياسة التيسير الكمي (Quantitative Easing) على أنها عبارة عن أداة من أدوات السياسة النقدية غير التقليدية، تلجأ إليها البنوك المركزية بشكل استثنائي في فترات الأزمات المالية، وذلك عندما يتعذر على أدوات السياسة النقدية التقليدية الكمية منها أو الكيفية تنشيط الاقتصاد الكلي، حيث يقوم بموجبه البنك المركزي بشراء الموجودات المالية لدى الخزينة العمومية أو البنوك التجارية والمؤسسات المالية، وتكون على العموم درجة المخاطر الائتمانية لهذه الموجودات المالية عالية جدا وطويلة الأجل، وتتم عملية التيسير الكمي بطبع نقود جديدة وبكميات هائلة تعتمد بالضرورة على الإصدار النقدي دون الالتزام بوجود مقابلات الكتلة النقدية، وهذا لزيادة المعروض النقدي خلال مدة زمنية مدروسة، ومع وجود مصداقية للبنوك المركزية يكون الهدف منها هو الحفاظ على مستويات مستهدفة لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية أهمها استقرار معدلات التضخم، تحفيز النمو الاقتصادي، وتخفيض معدلات البطالة³.

وتنطوي عملية استخدام سياسة التيسير الكمي على مجموعة من الأهداف أبرزها⁴:

- التأثير في معدل الفائدة طويل الأجل: إن قيام البنوك المركزية بشراء الأصول طويلة الأجل يسبب انخفاض المعروض منها من قبل المستثمرين، إذا افترضنا ثبات الطلب المتزايد عليها من خلال برامج التيسير الكمي، مما يساهم في ارتفاع أسعار الأصول طويلة الأجل وانخفاض معدلات الفائدة طويلة الأجل؛
 - التقليل من مخاطر أسعار السندات: حيث تتعرض أسعار السندات لخطر التغيرات في سعر الفائدة وذلك خلال طول مدة السند، ولهذا فمن أهم الاعتبارات لبرامج التيسير الكمي هو التقليل من هذه المخاطر على السندات خاصة منها السندات السيادية التي تؤثر إيجابا على العائد من السندات التجارية والاستثمارية، هذا ما يشجع المستثمرين على تداولها وخلق سيولة مناسبة في السوق؛
 - تحييد الإفلاس وعدم الوفاء بالالتزامات المالية: يعتبر الإفلاس وعدم قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم المالية اتجاه المقرضين من أهم مظاهر الأزمات المالية، إلا أن تبني سياسة التيسير الكمي يعمل على تحييد هذا الأثر وفق ما يوفره كخطة إنقاذ مالية للمؤسسات القابلة للإفلاس والحفاظ على أصولها من الانهيار، واستعادة الثقة المصرفية للأسواق المالية، والحد من انتقال تداعيات ذلك إلى مناطق أخرى من العالم في ظل العولمة المالية وترباط الأسواق المالية العالمية.
- ويهدف التيسير الكمي إلى إنعاش الاقتصاد، من خلال توفير السيولة المالية للبنوك التجارية من جهة، ما يجعلها قادرة على الإقراض من جديد، كما أنه يقوم بشراء كبير للسندات الحكومية وغير الحكومية، ما يجعل أسعارها ترتفع بشكل كبير ومتسارع، وبالتالي إنخفاض معدلات الفائدة عليها من جهة أخرى، ما يجعل البنوك التجارية تفضل اللجوء إلى الإقراض بدل الاستثمار في السندات، وهو ما يوفر دفعة للإقتصاد ذات تغذية ذاتية.

II . 3. مخاطر سياسة التيسير الكمي:

- قد تؤدي سياسة التيسير الكمي إلى العديد من المخاطر منها⁵:
- يؤدي شراء البنك المركزي للسندات العمومية إلى ارتفاع الدين العام.
 - قد تساهم سياسة التيسير الكمي إلى حدوث فقاعات في أسعار الأسهم والسندات من خلال زيادة الطلب عليها، مما يؤدي إلى أزمة مالية.
 - تعد سياسة التيسير الكمي وسيلة سهلة تلجأ إليها السلطات في أوقات الأزمات لكسب الوقت لأنها تستجيب بشكل أسرع من إجراء الإصلاحات الهيكلية اللازمة للسياسة الاقتصادية، لذلك كلما ازدادت مدة شراء البنوك المركزية للأصول المالية، كلما قل احتمال اتخاذ السلطات للإصلاحات الهيكلية الضرورية.
 - إن شراء البنك المركزي للأوراق المالية طويلة الأجل يؤدي إلى تضاعف حجم ميزانيته بعدة مرات، لذلك فالخروج من سياسة التيسير الكمي ورفع أسعار الفائدة قد ينتج عنها خسارة في ميزانية البنك المركزي.
 - يمكن أن تؤدي سياسة التيسير الكمي المطبقة في الدول المتقدمة إلى تقلبات في الأسواق المالية للبلدان الناشئة نتيجة لتدفق رؤوس الأموال لهذه الأخيرة من الدول المتقدمة عن طريق المستثمرين في الأصول المالية بحثا عن عوائد مرتفعة ثم سحب هذه الأموال عند نهاية برامج التيسير الكمي ورفع أسعار الفائدة.
 - يمكن أن تؤدي سياسة التيسير الكمي إلى ضعف استقلالية البنوك المركزية، حيث أن عمليات الشراء التي تقوم بها للسندات طويلة الأجل قد يكون الهدف منها تمويل عجز الميزانية العمومية فقط مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم دون تحقيق معدلات نمو وتوظيف مستهدفة، لذلك يجب على البنوك المركزية تحديد أهدافها بدقة والعمل على تحقيقها.

II . 4. تعريف التضخم وأسبابه:

يرى بيغو " pigou " أن التضخم يكون موجودا عندما يكون الدخل النقدي في حالة توسع، حيث يتجاوز نسبة الدخل الحقيقي الناتج عن النشاط الإقتصادي، أو أنه ذلك الجزء من التزايد في الأسعار الناتج عن تدخل الحكومة في النقود"⁶.

ويستخدم اصطلاح التضخم "l'inflation" لوصف عدد من الحالات المختلفة منها:

- الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار؛
 - ارتفاع المداخيل النقدية أو عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور أو الأرباح؛
 - ارتفاع التكاليف الإنتاجية الثابتة والمتغيرة.
 - الإفراط في إصدار النقود.
- وحسب النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم، فإن زيادة الطلب الكلي تعتبر من أهم أسباب التضخم (النظرية الكينزية)، و يستند هذا التفسير إلى قانون العرض والطلب، حيث أن سعر السلعة يتحدد في السوق عندما يتعادل الطلب على السلعة مع المعروض منها، فإذا حدث إفراط في الطلب الكلي لسبب من الأسباب مع بقاء العرض على حاله (أو زاد بنسبة أقل من زيادة الطلب) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع سعر السلعة.

وبتعميم هذه القاعدة على مجموع السلع والخدمات، يمكن القول بأن زيادة الطلب على جميع السلع والخدمات أو الجزء الأكبر منها يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا ما يسمى بتضخم الطلب، و من الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الطلب نجد: زيادة إنفاق الأفراد الذي غالبا ما يخصص للإستهلاك على حساب الإدخار، زيادة إنفاق المشروعات بالموازاة مع تنامي استثماراتها، وأيضا زيادة الإنفاق الحكومي بغرض رفع الأجور أو مواجهة النفقات المختلفة.

و من أهم الأسباب التي يمكن أن تؤدي أيضا إلى حصول التضخم نجد⁷:

- العجز في الميزانية العامة : أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالكمية التي تقتريها الحكومة من البنك المركزي و تطرحها في التداول بدون تغطية، و يترتب على أثرها ازدياد الطلب الكلي الفعلي مع ثبات الإنتاج الحقيقي؛

- الزيادة في إصدار النقود أو زيادة الكتلة النقدية: يرجع التضخم حسب النظرية الكمية للنقود إلى التزايد المستمر و الكبير في الكتلة النقدية دون أن يصاحبها زيادة في الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات؛
- انخفاض سعر الفائدة: يشجع انخفاض معدل سعر الفائدة على فتح باب الإعتمادات، مما يزيد من فرص الإقتراض فتزيد الكميات النقدية المتداولة؛
- زيادة التكاليف الإنتاجية أو النفقات: و خاصة الأجور، والمقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها؛
- استيراد معظم السلع و الخدمات من الخارج: حيث ينعكس إرتفاع الأسعار في الأسواق الأجنبية على الأسعار في الأسواق المحلية بفعل الإستيراد، أي أن هناك عملية إستيراد للتضخم.

II . 5. أنواع التضخم:

يتميز التضخم بعدة أنواع أهمها⁸:

- **التضخم الأصيل:** يتحقق هذا النوع من التضخم حين لا يقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة في معدلات الإنتاج، مما ينعكس أثره على ارتفاع الأسعار.
- **التضخم الزاحف:** يتسم هذا النوع بارتفاع بطيء في الأسعار، وهذا النوع من التضخم يحصل عندما يزداد الطلب بينما العرض أو الإنتاج ثابت (مستقر)، فيؤدي إلى ارتفاع في الأسعار بشكل طبيعي يصل إلى 10% .
- **التضخم المكبوت:** هي حالة يتم خلالها منع الأسعار من الارتفاع من خلال سياسات تتمثل بوضع ضوابط وقيود تحول دون إنفاق كلي وارتفاع الأسعار.
- **التضخم المفرط:** وهي حالة ارتفاع معدلات التضخم بمعدلات عالية يترافق معها سرعة في تداول النقد في السوق، وقد يؤدي هذا النوع من التضخم إلى اختيار العملة الوطنية، كما حصل في كل من ألمانيا بين عامي 1921 و 1923 م إبان فترة حكم جمهورية فايمار، وفي هنغاريا عام 1945 م، بعد الحرب العالمية الثانية. وقد يتجاوز الارتفاع في مستوى الأسعار 50% في الشهر الواحد (كل شهر)، أو أكثر من 100% خلال العام.

II . 6. آثار التضخم وطريقة قياسه:

للتضخم آثار على الجانب الاقتصادي والاجتماعي يمكن إيجازها في الآتي:

- **الآثار الاقتصادية:** وتتمثل في: انخفاض قيمة العملة بفعل التضخم، انخفاض معدل الفائدة، انخفاض الادخار وزيادة الاستهلاك، انخفاض الإنتاج، ومحدودية الاستثمارات.
 - 1- **الآثار الاجتماعية:** وتتمثل في: ارتفاع نسبة البطالة، ارتفاع معدل الفقر، التأثير السلبي على أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة، وظهور الآفات الاجتماعية.
- وعموماً هناك عدة طرق لقياس التضخم، ولكن أكثر الطرق انتشاراً وإبسطةا استخدامها هي ما يعرف بمعدل التضخم، ويمكن حسابه على النحو التالي:

$$ir = \frac{p2 - p1}{p1} * 100$$

حيث ان:

Ir: معدل التضخم.

P1: المستوى العام للأسعار في السنة السابقة.

P2: المستوى العام للأسعار في السنة الحالية.

ولغرض التوضيح نفترض أن المستوى العام للأسعار كان 125% في عام 2016، وأصبح 133% في عام 2019

فان معدل التضخم في عام 2019 يكون:

$$ir = \frac{133\% - 125\%}{125\%} * 100 = 6.4\%$$

أي أن المستوى العام للأسعار ارتفع بمقدار 125 % في عام 2019 مقارنة بسنة 2016.

III. أسباب تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر والإصلاحات المرافقة لها:

بعد الصدمة غير المواتية لقطاع المحروقات الذي يعتبر المصدر الأول في تمويل الموازنة العامة في الجزائر من جهة، وبعد ردود الفعل السلبية من طرف الأعوان الإقتصاديين، التي حرصتها لجوء السلطات إلى زيادة الضرائب لتعويض تراجع مداخيل النفط من جهة أخرى، لجأت الجزائر إلى سياسة التيسير الكمي كنوع من الإلتفاف على ردود الفعل السلبية لدى الأعوان الإقتصاديين، والتي تقتضي بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي من أجل تمويل الموازنة العامة في الجزائر لسنة 2018، وذلك من خلال صدور قانون النقد القرض 10/17 المؤرخ في 2017/10/11، والذي يحتوي مادة واحدة ووحيدة وهي المادة 45 مكرر، التي تعدل المادة 46 والمادة 47 من الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26، الذي بدوره يعدل القانون 10/90 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض.

III. 1. مضمون المادة 45 مكرر من قانون النقد و القرض:

و تشير المادة 45 مكرر إلى انه "يسمح للخزينة العمومية بشكل استثنائي الاقتراض من بنك الجزائر المركزي خلال مدة خمسة سنوات عبر سندات تصدرها الخزينة و ذلك للمشاركة خصوصا في تغطية العجز في الميزانية و تمويل الدين العمومي و كذا تمويل الصندوق الوطني للاستثمار⁹، حيث سيراافق هذا مع العديد من الإصلاحات المالية والاقتصادية للحد من الانعكاسات السلبية لهذا الإجراء. إن المتصفح للأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض وقبله القانون 10/90 يجد أن البنك المركزي بإمكانه تمويل الموازنة العامة الحكومية من خلال بندين أساسيين هما¹⁰:

- يمكن لبنك الجزائر أن يمول الخزينة العمومية في شكل تسيقات عن طريق سحب على المكشوف بالحساب الجاري لديه، تمويللا لا يتجاوز % 10 من إيرادات السنة الفارطة، ولا يمكنها أن تتجاوز مدة 240 يوم متتالية أو غير متتالية، على أن تكون مرة واحدة في السنة؛
 - كما يمكنه اكتتاب فقط الأوراق المالية عالية الجودة و أن يقوم بشراء سندات الخزينة العمومية في حدود % 20 من إيرادات السنة الفارطة، على أن لا تتعدى مدتها 06 أشهر، و يمكنه أن يأخذ تحت نظام الأمانة أو أن يخضم السندات المكفولة لصالح محاسبي الخزينة والمستحقة خلال 03 أشهر؛
- ووفق قانون النقد والقرض، وفي ظل القوانين الاقتصادية السائدة، لا يمكن للبنك المركزي طباعة عملة إضافية إلا وفق حسابات اقتصادية دقيقة حول وضعية الاقتصاد، ولكن و وفق التعديل الجديد تخلص بنك الجزائر من هذا القيد، وبات بإمكانه طباعة المزيد من الدينار لتلبية حاجيات الخزينة العمومية، وهذا يعتبر مصدر تمويل غير تقليدي للاقتصاد.

III. 2. أسباب تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر:

هناك عدة أسباب أدت إلى لجوء الحكومة الجزائرية إلى استخدام آلية التيسير الكمي أهمها:

III. 2. 1. انخفاض أسعار النفط :

عرفت أسعار النفط تدهورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة حيث انخفضت إلى حوالي 50 دولار للبرميل بعدما بلغت أقصى مستوياتها سنتي 2014 و 2013 حيث قدرت 110 دولار للبرميل مما أدى إلى خلل على مستوى الاقتصاد الجزائري كون أن قطاع المحروقات أهم مصدر لمداخيل الدولة.

ويمكن توضيح التطورات الأخيرة لأسعار النفط في الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): تطورات أسعار النفط من سنة 2014 إلى سنة 2019

السنوات	الثلاثي الأول لـ 2014	الثلاثي الثالث لـ 2014	2015	سبتمبر 2016	الثلاثي الأول والثاني لـ 2017	جانفي 2018	2019
أسعار النفط الجزائري (دولار)	110	حوالي 50	حوالي 40	42	حوالي 50	حوالي 70	ما بين 50 إلى 60

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

- صفحة نجوم مصرية: أسعار النفط والغاز الطبيعي اليوم في أسواق التداول العالمية، متاح على الرابط: <https://www.ngmiser.com/finance/> بتاريخ 2019/12/23.

- صفحة وقت الجزائر: أسعار النفط الجزائري تنهي 2015 بانخفاض نسبته 50 بالمائة، متاح على الرابط: <https://www.wakteldjazair.com/> بتاريخ 2019/12/25.

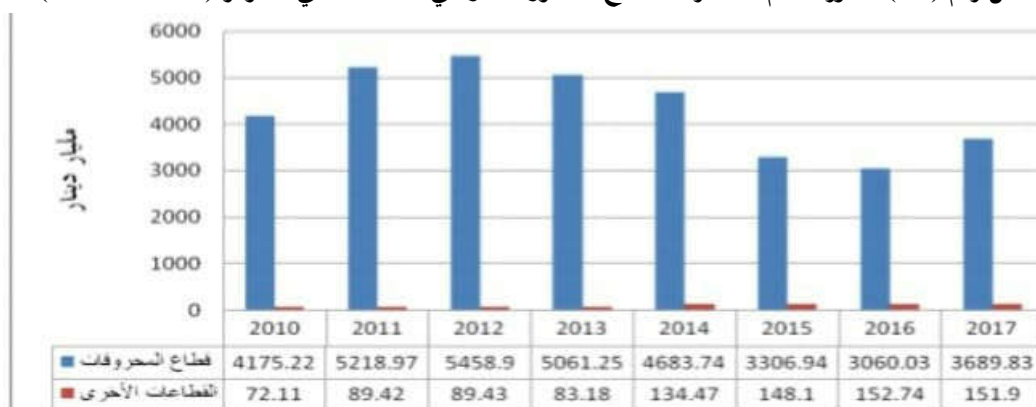
يوضح الجدول أن أسعار البترول الجزائري ارتفعت إلى 70.30 دولارا، وهو رقم قياسي كانت عولت عليه الحكومة لإعادة التوازن لمداخل الخزينة، ومن أسباب هذا الارتفاع العواصف الثلجية التي شهدتها أوروبا وأمريكا مما ساهم في رفع الطلب على الذهب الأسود بشكل قياسي، كما يرجع هذا الارتفاع إلى تناقص المخزون الأمريكي بعد زيادة الطلب عليه، والتخفيض الذي شهدته قيمة العملة الأمريكية الدولار، والذي يتراوح بين 5 و10 بالمائة¹¹.

ومن أهم أسباب الارتفاع أيضا هو استمرار النزاع بين المملكة العربية السعودية وإيران، وكذا تأجيل صفقة بيع 5 بالمائة من أسهم أرامكو السعودية، معتبرا أن مصلحة المملكة العربية اليوم تكمن في إتمام الصفقة بنجاح ليبقى سعر برميل النفط فوق عتبة السبعين دولارا، حيث إن ذلك سيرفع من قيمة أسهم أرامكو التي لن يتم التنازل عنها قبل سنة 2019¹².

III. 2. 2. عدم تنوع الصادرات:

يمثل قطاع المحروقات المصدر الأساسي لإيرادات الصادرات الجزائري حيث يساهم فيه بنسبة 97% مما جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية لأسعار النفط فانخفاضه أدى إلى عجز الميزان التجاري كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (01): تطور حجم الصادرات لقطاع المحروقات وباقي القطاعات في الجزائر (2010-2017)



المصدر: هدى هذباء يونسى وماجدة مدوخ، مرجع سبق ذكره، ص 349.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة الصادرات مرتفعة خلال فترة انتعاش أسعار النفط حيث بلغت أعلى مستوياتها في سنة 2012 أين قدرت ب 5548.33 مليار دينار منها 98% لقطاع المحروقات ومع الانخفاض الذي عرفته أسعار النفط انخفضت الصادرات وبلغت مستوياتها في سنة 2016 حيث قدرت ب 3212.77 مليار دينار منها 95% لقطاع المحروقات. إن انخفاض الصادرات أدى إلى عجز الميزان التجاري منذ سنة 2015 أين بلغ 2741.76 مليار دينار وارتفع في سنة 2016 إلى 2859.25 مليار دينار وذلك لاعتماد الاقتصاد الجزائري على الاستيراد في ظل جمود جهازه الإنتاجي.

III. 2. 3. تأكل احتياطات الصرف:

عرفت الألفية الجديدة من القرن الواحد والعشرين فوائض مالية ناجمة عن ارتفاع أسعار النفط ، وبما أن قطاع المحروقات يشكل المصدر الرئيسي للصادرات الجزائرية أدى ذلك إلى تراكم احتياطات الصرف الأجنبي والتي قدرت في سنة 2010 ب 162.615 مليار دولار بعد ما بلغت سنة 2000 حوالي 11.09 مليار دولار أي بارتفاع قدره 1266.51 %، وواصل احتياطي الصرف الأجنبي ارتفاعه مع ارتفاع أسعار النفط وبلغ 194.297 مليار دولار سنة 2013 غير أن الصدمة النفطية الأخيرة أدت إلى تأكل احتياطات الصرف الأجنبي باعتباره أهم مقابل للكتلة النقدية حيث انخفض إلى 97.614 مليار دولار في سنة 2017 أي بنسبة 45% مقارنة بسنة 2013، ليصل إلى 72,6 مليار دولار في أبريل 2019.

III. 2. 4. تغطية عجز الميزانية:

تعد الجباية البترولية أهم موارد الدولة حيث شكلت 66.55% من الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2014) مما جعل انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى تفاقم عجز الميزانية العامة للدولة حيث ارتفع في سنة 2015 إلى 3103.7 مليار بعدما كان 2128.8 مليار دينار في سنة 2013 لينخفض في سنتي 2016 و 2017 إلى 2285.9 مليار دينار و 1234.7 مليار دينار نتيجة لترشيد النفقات وتحميد العديد من المشاريع التنموية المقرر تنفيذها قبل 2019.

III. 2. 5. سهولة طبع النقود :

إذ تعتبر الجزائر البلد الأول على الصعيد الإفريقي والعربي الذي يملك مطبعة خاصة للنقود، حيث تطورت الجزائر في مجال طبع النقود والتي بلغت 2 مليون مليار دينار بعد أن كانت لا تتعدى 2 مليار دينار في 1962 ، وعليه فليس من الغريب أن تكون الجزائر أول بلد إفريقي عربي يتبنى سياسة التيسير الكمي كحل استعجالي لاستعادة التوازنات المالية للاقتصاد الوطني واحتواء تداعيات الصدمة البترولية التي بدأت بوادرها منذ صيف 2014.

هذا وبالإضافة إلى أسباب أخرى أهمها¹³:

- انخفاض رهيب للسيولة النقدية في البنوك على مدار سنتي 2015 و 2016 ، حيث انتقلت من 2731 مليار ، دينار مع نهاية 2014 إلى 1833 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2015 ، لتبلغ 821 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016 ثم لتسجل 512 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2017 ؛
- تدني القدرة الشرائية للدينار الجزائري الذي يعتبر من أضعف العملات في إفريقيا، وارتفاع سعر صرفه نحو قيم تاريخية مقابل أهم العملات العالمية خاصة منها اليورو، حيث واحد أورو يساوي حوالي 140 دينار جزائري في السوق الرسمي مع ضغوطات السوق الموازية على قيمة العملة الوطنية حيث وصلت قيمة وحدة واحدة من اليورو إلى 220 دينار جزائري، هذا ما حتم على بنك الجزائر على عدم اللجوء إلى حل تخفيض قيمة العملة الوطنية أكثر من أجل تخطي الأزمة المالية، وقد تم اللجوء إلى ذلك سابقا لرفع إيراداتها من صادرات النفط عند تحويلها إلى العملة الوطنية، مع إثبات العديد من الدراسات فشل مثل هذه السياسات الخاصة بسعر الصرف لاحتواء تداعيات الصدمة البترولية.

III. 3. الإصلاحات والتدابير المعتمدة في الجزائر في إطار التيسير الكمي:

لتحقيق أهداف سياسة التيسير الكمي والتقليل من مخاطره على الاقتصاد الجزائري، وضعت الحكومة الجزائرية مجموعة من التدابير والإصلاحات تشمل أربع محاور هي¹⁴:

III. 1.3. استعادة توازنات خزانة الدولة : ويتضمن هذا المحور عدة إصلاحات أهمها:

- تعزيز قدرات التقدير والتسيير للنفقات العمومية للدولة وعصرنة مجموع الأنظمة المستخدمة في تحضير وتنفيذ الميزانية؛
- اعتماد طريقة تسيير المالية العمومية عن طريق تفويض الاختصاصات على مستوى الجماعات المحلية و المؤسسات العمومية المقدمة للخدمة العمومية؛
- تحسين الإيرادات الجبائية العادية من خلال التعجيل ببرنامج إنجاز مراكز الضرائب و مكافحة الغش الجبائي و تحسين التحصيل عبر مراجعة و تعزيز القواعد التي تحكم الضرائب و مراجعة أدوات التحقيقات؛
- تعزيز الأحكام التنظيمية المتعلقة بنفقات التجهيز؛
- إنجاز إحصاء وطني لمداخيل الأسر في السنة الجارية تحضيراً لترشيد سياسة الإعانات العمومية والشروع تدريجياً ابتداء من 2019؛
- الترشيح المتزايد خلال السنوات القادمة لسياسة التوظيف في قطاع الوظيفة العمومية و تنفيذ التشريع في مجال التقاعد.

III. 2.3. استعادة توازنات ميزان المدفوعات: يتضمن هذا المحور ترشيد الواردات من السلع والخدمات وإيلاء الأولوية للإنتاج المحلي للسلع و الخدمات إضافة إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات، وأيضا التقليل من المنح والإعانات الخاصة والعامة وتشجيع الاستثمارات المالية وغير المالية.

III. 3.3. الإصلاحات الهيكلية المالية: يشمل المحور الثالث إصلاح المالية والجباية المحليتين باتخاذ عدة تدابير، نذكر منها وضع إطار تشريعي في 2019 لسياسة جباية محلية، كما يتضمن أيضا تدابير حول الإصلاح المالي و المصرفي من اجل تنوع العرض في مجال التمويل و دفع حركية سوق القرض، لاسيما من خلال استعمال تعميم و سائل الدفع العصرية .

III. 4.3. الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية: يشمل المحور الأخير آليات تطوير الاقتصاد الرقمي وتعزيز اللامركزية و إصلاح سوق العمل و ترشيد الإنفاق العمومي في مجال الحماية الاجتماعية و السياسة الصحية، كما يضم ذات المحور، عصرنة القطاع الفلاحي بما يسمح بتحقيق هدف الأمن الغذائي و ترقية الصادرات الفلاحية و مواصلة تنوع الاقتصاد و تفعيل النمو خارج المحروقات و تحسين مناخ العمال و جاذبية وجهة الجزائر فيما يخص الاستثمارات المباشرة الأجنبية.

إن كل العمليات المدرجة في إطار تنفيذ سياسة التيسير الكمي هي مدروسة ومتابعة من قبل لجنة على مستوى بنك الجزائر تضم إدارات من وزارة المالية والهيئات ذات الصلة، والتي مكلفة كذلك بمباشرة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية الأساسية لمرافقة هذا التمويل وإعادة التوازن إلى الميزانية.

IV. تقييم سياسة التيسير الكمي في الجزائر، وتحدياتها:

تعرضت سياسة التيسير الكمي التي طبقت في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2017 - 2019 إلى عدة انتقادات من طرف محللين وخبراء اقتصاديين ومن قبل بنك الجزائر نفسه.

1.IV. تقييم بنك الجزائر لسياسة التيسير الكمي:

اصدر بنك الجزائر تقريرا لتقييم سياسة التيسير الكمي التي طبقت في الجزائر منذ شهر أكتوبر من سنة 2017، وقد أشار التقرير إلى أن الوضع المالي في الجزائر يختلف جملة وتفصيلا عن العديد من الدول التي انتهجت هذا النمط من التمويل المالي للخزينة كالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا واليابان.

واقترح بنك الجزائر في رده، مناهج بديلة لتمويل الخزينة العمومية في المرحلة المتوسطة، بتطبيق المادة 53 من قانون المالية، وكانت النتائج على الخزينة العمومية مرضية بـ 610 مليارات دينار في عام 2016، 920 مليار دينار في 2017 و 1000 مليار دج في 2018، وتم

إدخال المادة 45 مكرر في قانون المالية عام 2017، هذه السنة التي كانت فترة تعبئة الأموال فقط. ومنذ منتصف نوفمبر 2017 وحتى نهاية جانفي 2019، تم توفير مبلغ 6556.2 مليار دينار¹⁵ أو ما يعادل 55.17 مليار دولار، وقد تم ضخ 3.114.4 مليار دينار من مجموع 6.556.2 مليار دينار لإنعاش الاقتصاد الوطني وحشدتها الخزينة من بنك الجزائر في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي بين منتصف نوفمبر 2017 ونهاية جانفي 2019، أي ما يقارب النصف، حسبما أشارت إليه مذكرة البنك¹⁶.

وحسب المذكرة حول تطبيق هذا التمويل، فإن مبلغ 945.1 مليار دينار قد دخل حساب الخزينة لدى بنك الجزائر لكنه لم يُضخ بعد في الاقتصاد الوطني.

وتم وضع مبلغ 656.7 مليار دينار في حساب الصندوق الوطني للاستثمار لدى الخزينة بغية استعماله وفقا للاحتياجات المؤكدة، في حين إن مبلغ 1.830 مليار دينار يعد محل تعقيم من قبل بنك الجزائر من خلال آلياته المختلفة. ومن مجمل المبلغ الذي حُشد (6.556.2 مليار دينار)، استخدم مبلغ 2.470 مليار دينار في تمويل عجز الخزينة خلال السنتين المائتين 2017 و 2018 وحزبًا بعنوان السنة المالية 2019، حسبما أوضحه البنك المركزي.

من جهة أخرى، ساهم مبلغ 1.813 مليار دينار في تسديد الديون العمومية للمؤسسات الوطنية سوناطراك وسونلغاز، وكذا في تمويل عملية تسديد القرض السندي للنمو. كما وُجهت 500 مليار دينار للصندوق الوطني للتقاعد من أجل إعادة تمويل دينه تجاه الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.

وحسب نفس المصدر، فإن هذا التمويل قد سمح كذلك بتمويل الصندوق الوطني للاستثمار بمبلغ 1.773.2 مليار دينار، ووجهت لعمليات تمويل برامج سكنات "عدل" وعجز الصندوق الوطني للتقاعد ومشروع مهيكلة¹⁷.

وأشار التقرير إلى أنّ استخدام سياسة التيسير الكمي نتج عنها ارتفاع في سعر السوق بـ 2.5 بالمائة في 7 أيام، ما جعل الحكومة تلجأ إلى زيادة في معدل الاحتياطي الإلزامي لسنتين بـ 200 نقطة، وبذلك وصل سعر السوق من 8 إلى 10 في المائة. وخلال سنة 2018 سجل شهر جانفي، أكبر زيادة، وبلغت الذروة في 6 فيفري بـ 2000 مليار دينار¹⁸.

وتجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد الدولي عارض هذه السياسة قبل تطبيقها في الجزائر وأوصى بمواصلة تنفيذ التدابير المتخذة مباشرة بعد الصدمة البترولية كترشيد النفقات وفرض معدلات ضريبية جديدة ومرتفعة والتخلي التدريجي للدعم الاجتماعي... الخ، مع الحفاظ على استقلالية بنك الجزائر،

2.IV. التحديات المصاحبة لسياسة التيسير الكمي في الجزائر: واجهت سياسة التيسير الكمي في الجزائر عدة تحديات في تطبيقها أهمها¹⁹:

✓ إن عمق السوق التمويلي بشقيه (سوق الأوراق المالية، والبنوك)، يجب أن يكون كبيراً كفاية، ليتم تفعيل آلية التيسير الكمي، كما أنه يجب أن تكون المؤسسات تمويل نفسها من البنوك التجارية بالدرجة الأولى، ومن سوق الأوراق المالية عن طريق السندات، وهذا ما لا ينطبق على المشاريع الاقتصادية في الجزائر، إذ أن ضعف سوق الأوراق المالية وعدم ثقة الجمهور في البنوك و الجهاز المصرفي برمته، ينسف فكرة تطبيق هذه الآلية من أساسها، كما أن البنوك التجارية ذات التركيز المصرفي العالي والتي تمويل المشاريع في الجزائر هي بنوك عمومية، معظم أموالها متأتية من توظيفين مصرفيين للمجمعات الاقتصادية الكبرى (سونلغاز، وسوناطراك... الخ)، ناهيك عن أن الاقتصاد بحاجة إلى إصلاحات هيكلية جذرية، حتى يكون قادراً على تفادي الآثار الجانبية للتيسير الكمي؛

✓ من المسلم به إقتصادياً أنه كلما كان هناك مزيد من الأموال في النظام الإقتصادي، كلما كان سعر الفائدة أقل، ما يحفز المشاريع الإقتصادية (خاصة المتوسطة والصغيرة منها) على الإقتراض، إلا أنه في الجزائر، قناة سعر الفائدة لا تؤثر في الأعوان الإقتصاديين في تعديل قراراتهم الإستثمارية، من جهة أخرى فإن معدلات الفائدة على الودائع لا تحرك المدخرين على الإدخار في الجهاز المصرفي، بالإضافة إلى أن كل المعاملات المالية بين المشاريع الاقتصادية تتم خارج الجهاز المصرفي برمته، ما يجعل الإقتصاد في حالة مصيدة سيولة لا نهائية، في حالة إستثنائية تخص الإقتصاد الجزائري فقط، وعليه فإن آلية التيسير الكمي تكون بلا جدوى في هذه الحالة؛

✓ عدم فتح رؤوس الأموال للمؤسسات والشركات الإقتصادية، وإنغلاقها على نفسها من ناحية التمويل، يؤدي إلى عدم تطبيق هذه الآلية، بالإضافة إلى أن فترة اتخاذ قرار التمويل من البنوك التجارية طويلة جدا، هذا من جهة، من جهة أخرى فإن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الجزائر، تؤدي إلى إفقاد كل سياسة مالية أو نقدية فعاليتها، على اعتبار أنه إقتصاد ريعي، يشكل الإستيراد فيه حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، وهنا فإن إمكانية تطبيق آلية التيسير الكمي تكون عديمة الفعالية، لأن الجهاز الإنتاجي غير قادر على زيادة الإنتاج أو تخفيضه؛

✓ إن ما يميز هذه الأداة، هو أنها تكون ذات فعالية في حالة الإنكماش الإقتصادي فقط، بهدف تعزيز النمو الإقتصادي، بشرط أن يكون معدل التضخم دون 2%، على اعتبار أن الكتلة النقدية المطروحة ليس لها مقابلات لدى البنوك المركزية، وبالتالي فهي تشكل تضخم، كما أن التيسير الكمي يشترط أن تكون الكتلة النقدية موجهة للأعوان الإقتصاديين، من أجل تحفيز الإستثمار والإستهلاك، ولا تذهب في شكل أرباح لمسيري البنوك التجارية، والمؤسسات المالية الكبيرة التي تجب على الحكومة إنقاذها باعتبارها محركا للإقتصاد، ناهيك عن مراعاة الشركاء التجاريين، ومدى إستعمالهم لهذه الأداة، ووضع الإقتصاد لديهم، حتى لا يتم الدخول في حرب عملات، أو سياسات حمائية تدميرية، على اعتبار أن عملية التيسير الكمي هي إلا خفض لقيمة العملة، يستدعي خفض مماثل من قبل الشركاء التجاريين، حتى لا يُسرقُ منهم النمو الإقتصاد نتيجة هذه العملية؛

✓ بالنسبة إلى عملية تخفيض قيمة العملة، فإن السلطات تستهدف من ورائها تمويل الموازنة العامة عند تحويل مداخيل القطاع المزدهر إلى الدينار الجزائري، وليس تحفيز الصادرات على اعتبار أن الجهاز الإنتاجي غير مرن، بل العكس تكون هنا قد حفزت قطاع الإستيراد والذي بدوره يؤدي إلى تضخم مستورد، من جهة أخرى فإن تخفيض قيمة الدينار المتتالية وإن كانت تكسب الإقتصاد الجزائري ميزة تنافسية (من الناحية النظرية)، فإن عملية التيسير الكمي ما هي إلا الوجه الآخر لعملية تخفيض قيمة الدولار أو اليورو، وهما الشركاء التجاريين، وبالتالي فإن تخفيض قيمة الدينار، يتبعه تيسير كمي أمريكي وأوروبي يؤدي إلى إلغاء المكتسبات المرغوبة من هذه العملية. ويمكن إضافة تحديات أخرى تتمثل في:

- عدم توجيه الأموال إلى الدورة التشغيلية والدورة التنموية، وتوجيه أكثر من نصفها لتمويل العجز الحكومي الجزائري؛
- نجاح التيسير الكمي يحتاج إلى شروط لا تتوفرها الجزائر مثل القدرة على الإنتاج والتصدير أو احتياطي كبير من الذهب، كما حدث في اليابان و الووم أ والصين لتعويض قيمة النقود التي سيتم ضحها بما يقابلها.

V. تداعيات سياسة التيسير الكمي على مستويات التضخم وأسعار الاستهلاك في الجزائر:

تعتبر السياسة النقدية أحد أهم عناصر منظومة السياسة الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية، فهي تستهدف بالدرجة الأولى التأثير على العرض النقدي وأسعار الفائدة والتي تنعكس بدورها على مستوى الأداء الاقتصادي ككل. وتهدف السياسة النقدية لأي دولة إلى تحقيق استقرار في الأسعار من أجل تجنب وقوع أزمات كبيرة بسبب تقلبات الرواج والكساد، ولم تتم معالجة استقرار الأسعار حتى في الدول الرأسمالية إلا عن طريق تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، بإصدار القوانين والتشريعات التي شكّلت سياسات عديدة.

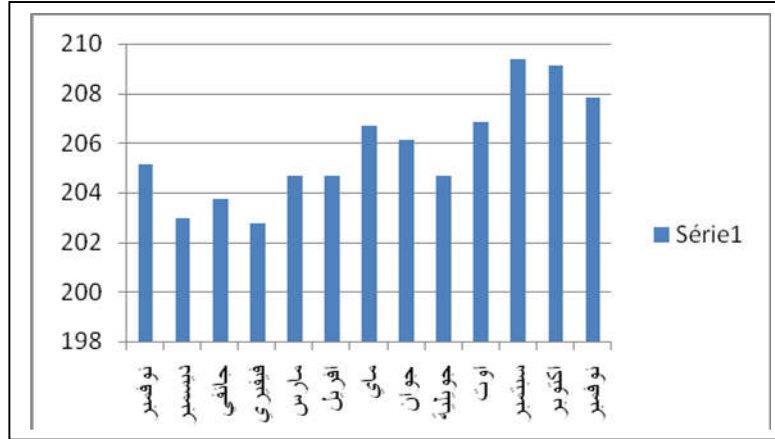
و يعد استقرار الأسعار من بين أهم الأهداف التي طالما سعت السلطة النقدية الجزائرية إلى تحقيقه منذ صدور قانون النقد والقرض، خاصة خلال فترة الفوضى المالية التي عرفها الإقتصاد الجزائري بداية من الألفية الجديدة من القرن الواحد والعشرين، بعد الارتفاع الذي سجلته أسعار النفط وما أنجر عنها من نمو هائل لصافي الموجودات الخارجية التي تعتبر أهم مقابل للكتلة النقدية، مما ساهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

وبهدف المحافظة على استقرار الأسعار يحاول في كل مرة بنك الجزائر التحكم في الكتلة النقدية من خلال استخدام أدوات تقليدية كالاحتياطي القانوني واستحداث أدوات جديدة كأداة استرجاع السيولة وتسهيل الودعة المغلة بالفائدة.

إلا أن في الفترة الأخيرة ومنذ أكتوبر 2017 قام بنك الجزائر بإصدار نقدي دون تغطية بموجب قانوني والذي كان محل نقاش وتضارب بين آراء الخبراء الاقتصاديين والسياسيين حيث حذر الخبراء الاقتصاديين من سيناريو فينوزي محتمل، أين وصل المستوى العام للأسعار إلى أرقام قياسية لا يمكن التحكم فيها، في حين أن الحكومة أعطت مبررات لسياستها من خلال اعتبار أن هذا الأسلوب طبق في الدول المتقدمة،

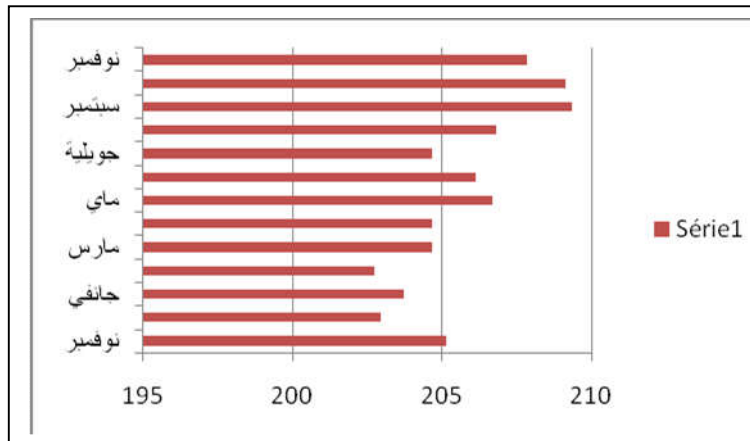
كما اعتبرت أن المبالغ المخصصة للتيسير الكمي موجهة نحو الاستثمار، ويبقى هناك اختلاف كبير بين برامج التمويل غير التقليدي في الجزائر وفي الدول المتقدمة هو أن هذه الأخيرة استخدمت هذا الأسلوب لتحفيز النشاط الاقتصادي بعدما أصبحت أسعار الفائدة عديمة الفعالة أي حالة مصيدة السيولة في حين أن الجزائر استخدمت هذا الأسلوب لتغطية عجز الميزانية بعد انخفاض أسعار النفط كما أن الدول المتقدمة تتميز بأجهزة إنتاجية نشطة تستجيب لتغيرات الكتلة النقدية وفق النموذج الكينزي بينما الجزائر لها إمكانيات ضعيفة للرفع من أدائها الاقتصادي، مما يجعل آثار هذا الإصدار النقدي تنعكس مباشرة على المستويات العامة للأسعار²⁰، والشكل الآتي يوضح تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال فترة تطبيق سياسة التيسير الكمي.

الشكل رقم (02): التطور الشهري لمؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر العاصمة بين نوفمبر 2017 ونوفمبر 2018



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات: مؤشر أسعار الاستهلاك، رقم 276، ديسمبر 2018، ص 03.

الشكل رقم (03): التطور الشهري لمؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر العاصمة بين نوفمبر 2018 إلى نوفمبر 2019



المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات: مؤشر أسعار الاستهلاك، رقم 288، ديسمبر 2019، ص 03.

يبين الشكل رقم 02 والشكل رقم 03 تطور أسعار الاستهلاك لمدينة الجزائر العاصمة للمنتجات الطازجة المعدلة موسمياً، وذلك خلال الفترة الممتدة من نوفمبر 2017 إلى نوفمبر 2019، ويوضح الجدولين أن نسب أسعار الاستهلاك ومن ثمة نسب التضخم معقولة وغير مرتفعة كثيراً مقارنة بتوقعات الخبراء وصندوق النقد الدولي.

وحسب بعض الخبراء والمحليين الاقتصاديين في الجزائر، فاعتمادها هذه السياسة من خلال القيام بإصدارات جديدة سيؤدي إلى توفر كمية كبيرة من النقود الوهمية، وهذا سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع، مما يؤدي إلى تضخم أسعار البضائع ومنه انهيار قيمة الدينار وهو ما يعاني منه الاقتصاد الجزائري في الوقت الحالي، مما سينتج عنه أزمة لدى الأفراد حيث تصبح كمية كبيرة من النقود لا توفر إلا كمية قليلة

من السلع والبضائع، ثم تنتقل الأزمة إلى المؤسسات بسبب التضخم فتعجز عن تحمل أعباء الأجور، خاصة عند الرجوع لتصريحات الوزير الأول عند حديثه عن تسديد الأجور لشهر جانفي 2018، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة وتنتقل الأزمة من اقتصادية إلى اجتماعية. ويمكن توضيح معدلات التضخم منذ انجبار أسعار النفط في الجدول الآتي:

الجدول رقم (02): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2019

السنوات	ديسمبر 2014	ديسمبر 2015	ديسمبر 2016	سبتمبر 2017	نوفمبر 2018	ماي 2019	ديسمبر 2019
نسبة التضخم (%)	2.9	4.8	6.4	5.9	4.5	3.6	2.0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق داخلية للديوان الوطني للإحصائيات.

يلاحظ من الجدول ارتفاع معدل التضخم ابتداءً من سنة 2017، وهي السنة التي تم فيها تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر، ولكنه سرعان ما انخفض إلى معد 2% حسب مؤشرات أسعار الاستهلاك للديوان الوطني للإحصائيات. ورغم أن تصريحات الحكومة تؤكد على انخفاض معدلاته بعد استخدام سياسة التيسير الكمي، غير أن العديد من الاقتصاديين يشككون في المعدلات المصرح بها من طرف الحكومة حيث يعتبرها العديد تصريحات سياسية، وفي تصريح لصندوق النقد الدولي، فقد فاق معدل التضخم 10% ويمكن أن نلمس التضخم في ارتفاع أسعار السلع خاصة الاستهلاكية منها وضعف القدرة الشرائية للأفراد إضافة إلى أنّ المتتبع يلاحظ إسقاطات ذلك في التوتر والحركات الاحتجاجية التي تشنها معظم القطاعات، على غرار التربية الوطنية والصحة وغيرها للمطالبة بإعادة النظر في الأجور، حيث يتوقع تسجيل ارتفاعاً أكبر للأسعار في المستقبل²¹، فارتفاع الكتلة النقدية دون مقابل في السلع و الخدمات على مستوى الاقتصاد يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ومنه انخفاض القدرة الشرائية للأفراد. وفيما يرى معارضو التيسير الكمي أن هذا الخيار مضر للغاية على المدنيين المتوسط والبعيد، إذ يخاطر بدفع الاقتصاد إلى دوامة تضخمية وسقوط حر لقيمة العملة الوطنية ما يتسبب في انهيار القدرة الشرائية ومع الوقت ارتفاع نسب البطالة، أي تحول الأزمة من اقتصادية إلى اجتماعية، يرى مؤيدوه أنه الحل الأمثل وأهم نجحوا في تطبيقه بفضل آليات امتصاص وتعقيم السيولة الفائضة التي سمحت بالتحكم في معدل التضخم حتى الآن.

VI. الخلاصة:

في ظل تفاقم أزمة انهيار أسعار النفط وتزايد ضغوطاتها على الخزينة العمومية، أعلنت الجزائر تبنيها لصيغة مقارنة لسياسة التيسير الكمي ضمانا لاستكمال تمويل التنمية الاقتصادية وتجاوز أزمة عجز الخزينة العامة، وقد كانت لهذه السياسة أثارا على ارتفاع المديونية العمومية الداخلية، وانخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع معدلات التضخم خلال فترة تطبيقها.

VI. 1. نتائج الدراسة: توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى جملة من النتائج نلخصها في الآتي:

- تنطوي عملية استخدام سياسة التيسير الكمي على مجموعة من الأهداف أهمها: التأثير في معدل الفائدة طويل الأجل، التقليل من مخاطر أسعار السندات، تحييد الإفلاس وعدم الوفاء بالالتزامات المالية؛
- لجأت الحكومة إلى التيسير الكمي سنة 2017، بمقتضى تعديل قانون النقد والقرض الذي يسمح للخزينة العمومية بالاستدانة مباشرة من بنك الجزائر، وذلك بهدف تغطية حاجيات تمويل الخزينة العمومية، وتمويل تسديد الدين العمومي الداخلي، و في جوان 2019 قررت الدولة تجسيد التيسير الكمي خلال سنة 2019 فقط، على أن يبقى كآلية تمويل إلى غاية سنة 2022، وفي شهر سبتمبر 2019 تقرر رسميا التخلي عنها؛
- يتميز التضخم بعدة أنواع أهمها: التضخم الأصيل، التضخم الزاحف، التضخم المكبوت والتضخم المفرط؛
- لتحقيق أهداف سياسة التيسير الكمي والتقليل من مخاطره على الاقتصاد الجزائري، وضعت الحكومة الجزائرية مجموعة من التدابير والإصلاحات تشمل أربع محاور هي: استعادة توازنات خزينة الدولة، استعادة توازنات ميزان المدفوعات، الإصلاحات الهيكلية المالية، الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية؛
- من أسباب فشل التيسير الكمي في الجزائر هو عدم توجيه الأموال إلى الدورة التشغيلية والدورة التنموية، وتوجيه أكثر من نصفها لتمويل العجز الحكومي الجزائري؛
- بانخفاض أسعار النفط اتبع بنك الجزائر سياسة التيسير الكمي والتي كانت لها تداعيات خطيرة على المستوى العام للأسعار (التضخم) وتدهور القوة الشرائية للمواطن الجزائري؛
- أدت سياسة التيسير الكمي في الجزائر إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع معدل التضخم بشكل نسبي.

VI. 2. التوصيات: بناء على ما سبق توصي دراستنا بـ:

- ضرورة محاربة التهرب الضريبي الكبير الذي نعانيه في اقتصادنا، فنسبة تسديد الضرائب في بلادنا لا تتجاوز 3 % في أحسن الأحوال، بينما تصل إلى 80 % في الاقتصاديات المتقدمة؛
- بذل كل الجهود لاستقطاب أموال السوق الموازية والتي لم تنجح جهود الحكومة لحد الآن حتى في تقدير حجمها الحقيقي؛
- تقليل القيود على دخول رؤوس الأموال من الخارج، خاصة بالنسبة للمهاجرين الذين يعانون لإدخال أموالهم؛
- الاهتمام أكثر بالقطاعات المنتجة (الفلاحة، الصناعة) وقطاع السياحة؛
- إعادة ضبط دور الدولة وتحويلها لدولة ضابطة مراقبة للسوق، والتحكم في السوق غير المنظم، لأجل استرجاع مايفوق 50 مليار دولار المتواجدة خارج الجهاز المصرفي، والتي سيتسبب توجيهها إلى سوق العملة غير المنظم إلى انهيار تاريخي للعملة؛
- مراجعة السياسات القطاعية المستهلكة للأموال، كقطاع السكن والإشغال العمومية؛
- عقلنة استعمال الاحتياطي النقدي الذي يبقى أمل الجزائريين في المحافظة على التوازنات الاقتصادية الكبرى للجزائر خلال السنتين القادمتين، والذي إن استمرت وتيرة استغلاله كما هي عليه، سيتبدى إلى اقل من 50 مليار دولار مع نهاية السنة؛
- إعادة النظر في النظام المصرفي الجزائري الذي يعاني من الثقل والبطء وغياب الديناميكية الحديثة في مجال الدفع الإلكتروني؛
- الابتعاد الذهنية الربعية ورد الاعتبار للحكومة والعمل والذكاء والدينار الجزائري؛
- العمل على إعادة الاعتبار للبنك المركزي كهيئة مستقلة وليس كهيئة في يد الخزينة العمومية، وهذا لتفادي الاختلالات على مستوى التوازنات النقدية؛

- إنشاء بنك للمعلومات يهتم وبشكل دوري في تحيين الحسابات الخاصة بالتضخم والنمو وسعر الصرف؛
 - تنظيم الاقتصاد الوطني وإعادة ترتيب أوراقه، ووضع خطة اقتصادية متكاملة.
- VI. 3. أفاق الدراسة:** أثناء دراستنا لموضوع بحثنا حول انعكاسات تطبيق التيسير الكمي على مستويات التضخم في الجزائر، ظهرت لنا العديد من الجوانب والإشكاليات الجديدة لمواصلة البحث فيها منها:
- تحديات استدامة المالية العمومية في ظل مخاطر التيسير الكمي وتبعاته؛
 - الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كآلية تمويل جديدة بديلة عن التيسير الكمي ؛
 - الأزمة البيتروولية في الجزائر، بين الواقع والمأمول؛
 - العوامل المؤثرة على التضخم في الجزائر دراسة تحليلية قياسية؛
 - محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

VII. الإحالات والمراجع:

- ¹ هاني محمد، وعيل ميلود، (2018)، " سياسة التيسير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية -دراسة تحليلية نظرية لآفاق تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر"، مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 03 رقم، العدد رقم 04، جوان 2018، ص 253.
- ² يونسى هدى هذباء ، مدوخ ماجدة، (2019)، " أثر سياسة التيسير الكمي على المستوى العام للأسعار في الجزائر"، مجلة آفاق علمية، المجلد: 11، العدد 02، ص 338.
- ³ العشي وليد، صديقي احمد، (2018)، " تجربة التيسير الكمي في الجزائر"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد رقم 06، ص 254.
- ⁴ المرجع أعلاه، ص ص 256-257.
- ⁵ يونسى هدى هذباء ، مدوخ ماجدة، مرجع سبق ذكره، ص ص 339-340.
- ⁶ الحلاق سعيد سامي، (2016)، " النقود والبنوك والمصارف المركزية"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص 182.
- ⁷ قوري يحيى عبد الله، (2014)، "محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية"-2012 SVAR 1970، مجلة الباحث، العدد 14، ص 80.
- ⁸ اسماعيل عبد الفتاح، (2012)، " التضخم الاقتصادي"، مجلة اضاءات، معهد الدراسات المصرفية، العدد رقم 03، الكويت، ص ص 02- 03 .
- ⁹ وكالة الانباء الجزائرية: "التمويل غير التقليدي: إصدار سندات بقيمة 4.005 مليار دينار حتى نهاية أكتوبر 2018"، متاح على الرابط: <http://www.aps.dz/ar/economie/64288-4-005-2018> بتاريخ 2020/01/12.
- ¹⁰ هاني محمد، وعيل ميلود ، مرجع سبق ذكره، ص 263.
- ¹¹ كيموش إيمان: " 5 أسباب ترفع سعر البترول فوق الـ 70 دولارا لثاني مرة منذ 2014!"، متاح على الرابط: <https://www.echoroukonline.com/> بتاريخ 2020/01/10.
- ¹² نفس المكان.

- ¹³ العشي وليد، صديقي احمد، مرجع سبق ذكره، ص 260.
- ¹⁴ العشي وليد، صديقي احمد، مرجع سبق ذكره، ص 260.
- ¹⁴ صفحة ايكوالجيريا: "مرسوم تنفيذي يحدد آلية تنفيذ التمويل غير التقليدي"، متاح على الرابط: [http://www.eco-](http://www.eco-algeria.com/node/2005) بتاريخ 2020/01/11.
- ¹⁵ بشار سعيد: "البنك المركزي يوجه تحمًا خطيرة لأويجي"، متاح على الرابط: <https://www.elkhabar.com/press/article/152780/> بتاريخ 2020/01/11.
- ¹⁶ جريدة الخبر: "الحكومة تتخلى عن التمويل غير التقليدي"، متاح على الرابط: <https://www.elkhabar.com/press/article/155105/> بتاريخ 2019/12/22.
- ¹⁷ نفس المكان.
- ¹⁸ سعيد بشار، موقع سبق ذكره.
- ¹⁹ هاني محمد، وعيل ميلود، مرجع سبق ذكره، ص ص 264-265.
- ²⁰ يونس هدى هذباء، مدوخ ماجدة، مرجع سبق ذكره، ص 351.
- ²¹ غنام نعيمة، (2018)، "تقييم استخدام التمويل غير التقليدي في تمويل عجز الميزانية (حالة الجزائر)"، دراسي حول "السياسة النقدية كآلية لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية"، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص 12.